International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

The Impact of Accounting Disclosure of Financial Reports Under International Standards on The Efficiency of Business Sector Companies: A Theoretical Study

https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202503

Saleh Ali Abdul Jawad Al-Abd
Department of Accounting, College of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia
Saleh.elabd@mu.edu.sa

Received: 12 Nov. 2024. Accepted: 8 Dec. 2024. Published: 1 Jan. 2025

Abstract:
This research seeks to shed light on the concept, foundations, and components of financial reporting disclosure under International Financial Reporting Standards, then review the extent of Egyptian companies' compliance with the disclosure of financial statements and the items and elements that are required to be disclosed in these statements according to International Financial Reporting Standards, as well as identifying the information that is disclosed in the reports of joint stock, industrial, and commercial companies. Disclosure, in general, means the full disclosure of all data and information related to these companies. In accounting, it means that the financial statements should show all the main information that interests users of the information and that helps them make sound decisions. The amount of information that must be disclosed depends on the experience of the information user and his requirements and the required accounting measurement. The researcher aims through this research to determine the importance of providing disclosure in financial reports from the point of view of its beneficiaries, in addition to knowing the extent of consistency of the financial statements of institutions with the legislations and laws related to disclosure in Egyptian institutions to know the extent of the adequacy of legislation and the application of laws.

Keywords: Accounting disclosure - Financial reports - The benefit of business sector companies.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أثر الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية في ظل المعايير الدولية على كفاءة شركات قطاع الاعمال: دراسة نظرية

صالح علي عبد الجواد العبد
قسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

يسعي هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية ثم استعراض مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن القوائم المالية والبنود والعناصر التي يستوجب أن تفصح عنها في هذه القوائم وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المساهمة والصناعية والتجارية. والإفصاح يقصد به على وجه العموم هو العلانية الكاملة لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الشركات. أما في المحاسبة فانة يقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب، ويهدف الباحث من هذا البحث الوقوف على مدى أهمية توفير الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها. بالإضافة الى معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات مع التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح في المؤسسات المصرية وذلك لمعرفة مدى كفاية التشريعات وتطبيق القوانين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي – التقارير المالية – كفادة شركات قطاع الاعمال.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

1ـــ مقدمة البحث

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور الشركات المساهمة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى ضرورة توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والصحيحة والمناسبة لكل المستفيدين من هذه المعلومات ولا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي. ويتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت وذلك في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس واقع هذه المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشآت والذي يستوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار .إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية والشفافية. وحيث أن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات

لذا فانه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تؤدى إلى إفصاح المعلومات الاقتصادية أو المحاسبية المعروضة والتي تعبر عن الحقائق والعلاقات الأساسية المتعلقة بالمنشأة. ويعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وبما يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات لأغراض اتخاذ القرارات ، كما يعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال ، بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيدًا من الشفافية ، وذلك بهدف البحث أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية، ويعتبر الإفصاح موضوعًا واسعًا بدرجة تكفي للقول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية وغير المالية ولذلك يعتبر مفيدًا ولا سيما في أغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء

فالإفصاح ضروريًا بما لا يدع مجالا للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به بأن يكون الإفصاح وسيلة للتبصير والإرشاد وليست للتضليل. وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وفهو جوهر النظرية المحاسبية وهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقًا لأهداف معينة والإفصاح في معناه الواسع يشمل نشر أي قدر من المعلومات المتعلقة بإحدى الشركات فهو يتضمن كل ما هو مذكور في التقرير السنوي وأي نشرات مطبوعة أخرى، ولذلك فالإفصاح يعني إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادئ المحاسبية مع إرفاق مجموعة التقارير والملاحظات والإيضاحات وتتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم، بحيث لا تستخدم هذه القوائم كوسيلة للغش والتضليل."

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الإفصاح المحاسبي يعرف من منظور الإعلام بأنه الذي يهتم بعرض وتوصيل المعلومات بالصورة التي تجعل القوائم المالية غير واضحة ومفهومة لدى مستخدميها وملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله، كما يتم تعريفه بأنه: "إعلام متخذ القرارات الاقتصادية بالبيانات والمعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات على مستوى الوحدة أو على المستوى القومي.ويرى أحد الباحثين بأن الإعلام يتعدى دوره عملية الإفصاح إلى أن يدرك مستخدم المعلومات وما يقصده منتجها، حتى يصل إلى حالة معقولة من الفهم والإدراك، فالإعلام المحاسبي مفهوم متسع ويرتبط بالإفصاح والاتصال وأدوات الاتصال التي تتهتم بعرض وتوصيل المعلومات بالصورة التي تجعل القوائم المالية غير مضللة ومفهومة لدى مستخدميها وملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله. ولذلك فهو عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، "الإفصاح ما هو إلا إرفاق إيضاحات القوائم المالية التي تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية أو خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، ويمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤاتها والقوائم المالية الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية."

ويرى (د. أبو الفتوح فضالة، 1996، ص 25) بأن الإفصاح هو الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية باعتبارها منتجات نهائية من أعمال المحاسبة المالية تفيد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، فالإفصاح عمومًا هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ولذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجين، وهذا يتفق مع تقسيم الإفصاح من حيث المستخدمين إلى إفصاح داخلي وإفصاح خارجي (د. رضوان حلوة حنان، 1998، ص298. ومع تعدد تلك التعاريف السابقة للإفصاح المحاسبي إلا أن دلالاتها يكون بتعدد مفاهيم الإفصاح كل حسب غرضه، مما أدي إلى القول بأنه توجد مفاهيم مختلفة للإفصاح لأغراض مختلفة، مما يفسر أن اصطلاح الإفصاح المحاسبي ما هو إلا مفهوم نسبي وليس مطلق إذ لا يمكن أن يكون هناك مصطلحًا موحدًا للإفصاح، فهو يختلف تبعًا للغرض وللفئة المستفيدة) د. رضوان حلوة حنان،

ويؤيد ذلك ما تحويه أدبيات الفكر المحاسبي من مصطلحات مختلفة لمفهوم الإفصاح المحاسبي ومنها الإفصاح الاختياري، والإفصاح الفوري الشامل، والإفصاح الكافي والإفصاح العادل والإفصاح الكمي وغير الكمي والإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي والإفصاح الاجتماعي والإفصاح الإلكتروني إلى غير ذلك من المفاهيم المختلفة للإفصاح . وإن كان يمكن القول بأن أدبيات المحاسبة تطرح ثلاثة اتجاهات للإفصاح تتحدد من خلالها محتوى ومضمون الرسالة المحاسبية للأطراف المستفيدة بالمعلومات وهي الإفصاح الوقائي والإفصاح الإعلامي والتوسع في الإفصاح.

ومع تعدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي وتعدد أغراضه يكتسب أهميته باعتباره مرتبطًا بالفروض المحاسبية الأساسية (فرض استمرار، فرض الاستحقاق، فرض الثبات) وارتباطه أيضًا بالسياسات المحاسبية المتمثلة في (المبادئ، والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات)، وكل ذلك تتبناه الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث توجد سياسات محاسبية مختلفة تستخدم للموضوع الواحد، ولذلك ينبغي سلامة التقدير عند اختيار تلك السياسات والإفصاح عنها عند عرض القوائم المالية (د. يحيى محمد

ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أبو طالب، 1998، ص 15-16) ويوكد ذلك الرأي الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية (APB, No.22, 1972)بأن الإفصاح عن جميع السياسات أو المبادئ يمكن أن تؤثر بشكل مادي على المركز وعلى نتائج العمليات وعلى التغيرات في المركز المالي. ونظرًا إلى أن الإعلام المحاسبي يرتبط بمفهوم الإفصاح المحاسبي فإن فعالية الإعلام المحاسبي تتوقف على مجموعة من الاعتبارات الضرورية أهمها كفاية الإفصاح المحاسبي، بحيث تشبع حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ،

كما يمكن الإفصاح الشركات من الحفاظ على الوجهة الرئيسية لقوائمها المالية الموجهة إلى مجموعة المستخدمين كما أن الإفصاح يمكن أن يكون أداة فعالة لحل المشاكل المتعلقة بعملية التقرير المتخطي للحدود القومية،

كما يوفر الإفصاح خاصية الاختياري في بعض الأحيان حصول الشركة على بعض المزايا من جراء ذلك، كما يمكن أن يقوم بتوسيع دائرة الاهتمام بالشركة وذلك عن طريق زيادة جمهور المهتمين بالتقرير السنوي للشركة بان ما يقدمه الإفصاح عن السياسات المحاسبية من مساعدة في تفسير أفضل للقوائم المالية لأي منشأة حيث أقر أن المستثمرين يستجيبون إلى المحتوى والفن للإفصاح ذاته،

وبأن عليه سيظل الإفصاح هو أحد القضايا الهامة التي تشغل الفكر المحاسبي ولعل المتتبع للتطور الفكري للإفصاح المحاسبي سوف يلمس جهود الكثير من المحاسبين في هذا المجال، إضافة إلى جهود المنظمات العلمية والمهنية. ومن هذا المنطلق شهد الفكر المحاسبي اعترافًا واهتمامًا متزايدين بالإفصاح المحاسبي وعلاقته بمصداقية التقارير والقوائم المالية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الباحث قد لاحظ بأن هناك مدارس فكرية تطور خلالها الإفصاح المحاسبي من اتجاه تقليدي إلى اتجاه معاصر، حيث احتفظت كل مدرسة فكرية بسمات محددة أثرت بطبيعة الحال على مصداقية التقارير والقوائم المالية المنشورة للمستفيدين منها وذلك لاتخاذ القرارات الرشيدة .

كما أن الدراسات والبحوث الأكاديمية التي أجريت تبعًا للمدخل الوصفي تؤكد على أهمية دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق أهداف لمجالات عديدة سواء منها الاقتصادي أو البيئية أو الاجتماعية. ولقد تعددت تعاريف الإفصاح المحاسبي، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في الحاضر والمستقبل و قدرته على سداد التزاماته القصيرة والمتوسطة وطويلة الاجل ،

و يعرف هندريكسن الإفصاح بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة".

ويرى أحد الباحثين بأن اتجاهات الإفصاح تبعًا للأدبيات المحاسبية تتمثل في الإفصاح الوقائي، والإفصاح الإعلامي والتوسع في الإفصاح، وعلى ضوء كل اتجاه تتحدد من خلاله محتوى ومضمون الرسالة المحاسبية للأطراف المستفيدة بالمعلومات.

و قد عرف الأستاذ خالد أمين عبد الله مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها" كما أشارت دراسات أخري إلي أنه " يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع ، سواء كانت معلومات

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و التخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية".

كما يمكن النظر إلى الإفصاح من خلال علاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة، حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر على شكل قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية . و كما نصت المعايير المحاسبية على ضرورة الافصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية و هي:

أ. المعلومات التي يستوجب الإفصاح عنها في التقارير المالية و التي تتكون من قائمة المركز المالي ، و قائمة الدخل، و قائمة التدفقات النقدية، و الإيضاحات حول هذه القوائم المالية.

ب. استخدام المعلومات المالية لإجراء الدراسات و اتخاذ القرارات المالية المختلفة لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية واضحة و مفهومة من أجل سلامة قرارات المستثمر، و غالبا ما تتضمن القوائم المالية معلومات تفرضها متطلبات كل دولة، و ذلك بالإضافة إلى الحد الأدنى الذي تفرضه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ج. عدم الالتزام باستخدام شكل محدد للتقارير المالية، و قد يختلف شكل التقارير المالية من قطاع اقتصادي إلى آخر، و ذلك لتكون المعلومات الواردة فيه أكثر وضوحا وإفصاحا وشفافية .

2- أهمية البحث.

يسعى البحث الى تسليط الضوء علي الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها شركات المساهمة في مصر والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لاتخاذ قراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح عن البيانات والمعلومات والتي تحقق جواً من الطمأنينة والثقة لدى المتعاملين مع هذه الشركات ، ومن هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف

3ـ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح العناصر التالية :

أ. الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.

ب. معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للشركات الاقتصادية مع التشريعات و القوانين المطبقة و المتعلقة بالإفصاح .

ج. بيان مدى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الشركات المصرية، و من ثم الحكم على مدى مصداقية التشريعات والقوانين المطبقة.

4ـ مشكلة البحث :

أصبحت قضية الحصول على المعلومات وسهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في عدم التزام الشركات بالمعايير الدولية للتقارير المالية ، وبالتالي عدم كفاية البيانات المتاحة للمستثمرين. والتي تتناول متطلبات الإفصاح

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الواجب توفرها في التقارير المالية المنشورة حتى تكون مفيدة للأطراف المختلفة ذات العلاقة بالتقارير المالية ، و قانون الشركات، فإنه يمكن توضيح مشكلة الدراسة بالإجابة عن **التساؤلات التالية:**

1ـــ هل المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

2ـــ هل المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية ملتزمة بالتشريعات و القوانين المطبقة

3ـــ هل التشريعات و القوانين المطبقة والمتعلقة بالإفصاح للمعلومات في التقارير المالية تتمشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

5- حدود البحث.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى التزام الشركات المصرية بالإفصاح عن القوائم المالية والبنود والعناصر التي يستوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا للتقارير المالية في ظل المعايير الدولية.

6- فرضيات البحث.

لتحقيق هدف البحث تم وضع الفرضيات التالية :

* ضرورة التزام الشركات بالإفصاح طبقا للمعايير الدولية في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية.

* ضرورة كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لتلبية احتياجات المستفيدين منها .

7- منهجية البحث.

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات والقوائم المالية للتعرف على واقع الإفصاح في الشركات المصرية .

8- خطة البحث.

لتحقيق أهداف البحث يتم تناوله من خلال الموضوعات الاتية:

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية.

الفصل الثالث: الإفصاح في التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المصرية

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فانة يقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية. كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. بينما ينظر جانب أخر إلى الإفصاح على انه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها .فهو يعنى أن تعد التقارير المالية بعدالة ووضوح وتتضمن معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية. وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقًا لأهداف معينة. "تطرق كثير من الكتاب إلي مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأهميته في اتخاذ القرارات فتم تعريفة بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها و ذلك لزيادة فعالية العمليات التي تقوم بها بورصة الاوراق المالية، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها و التي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها . و عرفه خالد آمين "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة".

كما عرفه مطر "بأنه متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها دوليا والتي تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في القوائم المالية وذلك بشأن جميع الأمور المادية وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

و هناك الكثير من التعاريف عن الإفصاح و أهميتها فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين الدائنين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في الحاضر والمستقبل و قدرته على سداد التزاماته الحالية والمستقبلية وأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ و لكن على المعايير المرغوبة فيها للإفصاح (الإفصاح الكامل – الإفصاح الكافي – الإفصاح المقبول) ، كما أن هناك من يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و تخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلة. هذا و يمكن النظر إلى الإفصاح و علاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي، و قائمة التغيير في حقوق الملكية، و قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية .

و في هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسبين الأمريكيين خمسة عناصر رئيسية للاسترشاد بها عند توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها الإفصاح عن عمليات المشروع وأوجه نشاطه عند إعداد

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

التقارير المالية بطريقة تفيد متخذي القرارات و تساعدهم على تقييم نشاطه. وفي دراسة أخري من حيث علاقة الإفصاح بالمراجعة أشارت لجنة إجراءات المراجعة إلى أن الإفصاح هو عرض للقوائم المالية بشكل واضح طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما و يتعلق بشكل و تنظيم و تصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية و معاني المصطلحات الواردة بها، هذا و لقد حدد دستور مهنة المراجعة الصادر عن معهد المحاسبين الأمريكيين مسؤولية كل عضو من أعضاء المهنة إذا فشل في الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها للمستفيدين أو عدم كفايتها لهم. كما أشار معهد المحاسبين الأمريكيين أيضا و بشكل قاطع إلى ضرورة التزام المراجعين بالقواعد و المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وأستخلص الباحث من ذلك أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين و الدائنين و إدارة المشروع و غيرهم من المستفيدين، ويقتضي إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، والتي تهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات و الاستفادة من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي بصفة عامة والشركات بصفة خاصة . إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي و يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفا من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحاد العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، و قد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفا من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض و المساومة مع اتحاد العمال و الموظفين ،هذا و قد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليها الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنعي القرارات، و لكن تقوم المحاسبة بدورها الجديد والذي ارتفع شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح والشفافية للتقارير المالية و القيود المحاسبية مثل الملائمة و المصداقية على حساب قيود أخرى كالتحفظ و الموضوعية، كما أدي هذا التطور في مهنة المحاسبة الي انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من الأدوات و المؤشرات التي استفادوا منها في مجالات عديدة وزادت من أهمية دور مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .

و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على مهنة المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يعطوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين مع هذه المؤسسات في الأسواق المالية ، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات المتحدة الامريكية في ميزانيات المؤسسات الأمريكية ظهرت في

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

عنصرين رئيستين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت تخص إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من الاشياء الخاصة بالمؤسسة في حين تمثل العنصر الثاني في تحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين والدائنين

ثانيا: مقومات الإفصاح المحاسبي.

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:

1ـ تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية.

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فانة من الأفضل إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

2ـ تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة.

3ـ تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها.

يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي:

ـ قائمة المركز المالي.
ـ قائمة الدخل.
ـ قائمة التدفقات النقدية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ثالثا : الخصائص النوعية للقوائم المالية.

يلزم قانون سوق المال الشركات المتداول أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية و يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة قائمة على التكهنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة الدقيقة لبنود الميزانية حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات خارجي تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية. وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الجمعيات المهنية والهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان و هي:

ا- قائمة المركز المالي.
ب - قائمة الدخل.
ج - قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
د- قائمة التدفق النقدي.
هـ- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

رابعا : أساليب وطرق الإفصاح.

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيحة وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام.

أ- **الإفصاح من خلال القوائم المالية** : حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

ب - **استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها :** ومما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

ج - **المعلومات بين الأقواس** : ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

د- الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

ه - التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

و- تقرير رئيس مجلس الإدارة : وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

ز- تقرير المراجع الخارجي: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

الفصل الثاني

الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية.

1- مستخدمي البيانات المالية واحتياجاتهم من المعلومات.

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة. ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات. و على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين. فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها. كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات. ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة.

2- أهداف البيانات المالية.

أ. هدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشاة وتفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب. تلبي البيانات المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ومع ذلك فإن تلك البيانات لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ج. تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها. ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

الفصل الثالث

الإفصاح في التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية المصرية

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحدد نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر ذات دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم وهو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح.

1: أهمية الإفصاح المحاسبي للمعلومات والبيانات في المؤسسات الصناعية:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية من القطاعات المهمة في أي بلد ما حيث تشكل عاملا هاما في النمو الاقتصادي و يقوم الافصاح بالمحافظة على الثقة في الاستثمار و الاقتصاد و ذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات الحكومية، و من خلال تقيدها بالتشريعات والقوانين و الأنظمة المفروضة عليها، ولذلك فإن البيانات المالية للشركات الصناعية تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، و أن الإفصاح الكافي عن هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والإنجازات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، و فهم المواصفات و الميزات الخاصة لطبيعة أعمال هذه الشركات، و قد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات الصناعية حديثا للأسباب التالية:

أ- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لا يوجد مبررات لإدارة هذه المؤسسات الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.

ب- إلزام المؤسسات الصناعية من حيث شروط و قواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

ج- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (5) المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالمؤسسات الصناعية .

2: العوامل التي تؤثر على الإفصاح :

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، و أخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، و أخيرا هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها و يتضح ذلك فيما يلي:

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

3 ــ العوامل البيئية التي تؤثر علي الافصاح للتقارير المالية :

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية، التي تحدث داخل الدولة و أثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها. و يبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها و طرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية و العلاقة بين هذه المعلومات و المعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، و أشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها. بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، و إنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، و هي تحتوي غالبا علي تقرير مجلس الإدارة و قائمة الدخل و قائمة المركز المالي، و قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، و قد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية و المعلومات الواردة بها في كل من انجلترا و أمريكا إلى السلطة التي تقوم بالإشراف والرقابة على هذه الشركات، و مدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في انجلترا بقيمة المبالغ الموزعة و مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

4- عوامل تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الافصاح عنها :

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها و أهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها و أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد وأشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ماهي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة .

5- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها :

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، وعدد المساهمين، وصافي الربح إلى غير ذلك من العوامل. و قد تؤثر هذه العوامل على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي:

أ- حجم المشروع :

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و استخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم للمستفيدين منها. إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم و التقارير المالية، و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية و قد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ب- عدد المساهمين :

تبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

ج- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية (البورصة) :

قد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية (البورصة) التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها وذلك من خلال ملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها، و نتائج أعمالها و بهذا تكون تحت ضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

د- المراجع الخارجي :

يتأثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة بدرجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها. هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، و أجهزة الإشراف و الرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة الاقتصادية والصناعية.

ه- متطلبات الإفصاح العامة :

بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته و أهميته للمستفيدين من التقارير المالية و الجداول التالية توضح طرق الإفصاح، و متطلباته و الأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح :

الجدول التالي يوضح طرق الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية و هي: قائمة الدخل أو حسابات ختامية. قائمة المركز المالي. و كذلك قوائم إضافية و هي: قائمة التغيير في المركز المالي قائمة الأرباح الموزعة. قائمة التدفقات النقدية.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، والتصنيف و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين سابقتين .
2- المذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: طرق تقويم المخزون. طريقة الإهلاك المطبقة. الالتزامات المحتملة. أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. أثر التحويلات للعملات الأجنبية. التغير في السياسات المحاسبية المطبقة .	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما يتضمنه هذا التقرير : مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
4- الإيضاحات	توضح ما يلي: أي ضمانات على أحد الأصول. سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
	سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: تحليل الأصول، الإهلاك. تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
6- تقرير الإدارة	معلومات عن أهداف المشروع. النشاط الحالي و المستقبلي له. أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. الطاقة الإنتاجية.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.
7- سوق الأوراق المالية (البورصة)	الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. تعامل الأشخاص بسوق الأوراق المالية. المعايير المحاسبية. معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد بها للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها. هذا و قد وضعت بعض الجهات العلمية و المهنية متطلبات خاصة للإفصاح و أهمها APB. FASB كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول التالي يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية ولجنة معايير المحاسبة المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1- لجنة المبادئ المحاسبية (APB)	يتعين الإفصاح عن: مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ب- ضريبة الدخل و المدفوع منها. ج- اهلاك الأصول، طرق الإهلاك و الاهلاكات المجمعة. د- عائد السهم. - معلومات عن الاندماج و الطريقة التي يتم بها. - معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا. - وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB)	و أهم ما جاء منها: - الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. - أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل. - متوسط دخل السهم. - أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

6- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، و تختار كل شركة السنة المالية حسب ظروفها و احتياجاتها و إن كانت معظم المؤسسات تفضل

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

نهاية السنة سواء الميلادية أو الهجرية، و يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهائها مباشرا دون تأخير ولا داعي له آخذا في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، و قد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء السنة المالية حتى يمكن الاستفادة منها .

ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المتعلقة بنهاية السنة المالية قليلة القيمة إذا لم يتم إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من السنة، وذلك لأن الكثير من الأحداث الهامة قد تحدث خلال السنة.

ويستنتج الباحث مما سبق أن الإفصاح مفهوم نسبي يتغير مفهومه ومتطلباته وأهميته من مجتمع لآخر طبقا لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل عديدة : تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المهمة ، وأخري تتعلق بالبيئة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية .

7 : منهج التوسع في الإفصاح:

يعتبر منهج التوسع في الإفصاح الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، فهناك تعدد وتنوع لأصحاب المصلحة في التقارير المحاسبية وأن احتياجات هؤلاء المستثمرين من الخدمة المحاسبية غير معروفة بالتحديد في الوقت الحاضر، ولذلك يرى البعض ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح حتى يمكن تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن تصور أنه ليس هناك حدود لعملية التوسع في الإفصاح، ولذلك سيتعرض الباحث في هذه الدراسة لنموذج الإفصاح المحاسبي مع بيان المحاولات المختلفة للتوسع فيه والمشاكل المختلفة التي يثيرها هذا النموذج.

8 :الحاجة إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية :

لقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح بصفة خاصة مع ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد أهم الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات والعلاقة بين الملائمة وبين الإفصاح المحاسبي يمكن أن ينظر إليها من جانبين:

1- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار.

2- الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

أ- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار :

إن تطبيق هذا الاتجاه سوف ينتج عنة مشاكل كثيرة أهمها: تعدد نماذج اتخاذ القرارات التي يجب استخدامها مع تعدد مجالات الاستخدام وتعدد المشاكل والمواقف التي يتعين مواجهتها إلا أنه بصفة عامة يلاحظ أن تطبيق الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات يعتبر أحد المبررات التي تدعو إلى التوسع في الإفصاح حتى يمكن مقابلة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المشتركة.

ب- أما بالنسبة للملائمة من حيث علاقتها بالأهداف، فإنه يتطلب تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، وهنا تقابلنا مشكلة تعدد وتنوع الطوائف ذات المصلحة في تتبع اقتصاديات الوحدة المحاسبية، ولذلك فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة، سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة بكل الفئات وهنا يلاحظ أن هناك اختلافا في المعلومات

ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

المطلوبة حتى داخل الفئة الواحدة. وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو زيادة التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شكل فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلا عمليا لمواجهة مشكلة عدم التجانس.

ج - حدود التوسع في الإفصاح:

أن التوسع في الإفصاح له تأثير على جانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات وهما :

الجانب الأول : مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات لعملية اتخاذ القرارات .

الجانب الثاني : يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فان المعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة عالية من التجريد ولا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من نماذج اتخاذ القرارات ، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج اتخاذ قرارات متقدمة.

ويري الباحث أن ما تشير إليه الدراسات السلوكية في مجال علم النفس الاجتماعي هو القدرة المحدودة من جانب الأفراد على تشكيل البيانات ودرجة استيعابهم الذهني لها، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح لا يمكن إطلاقه دون أي قيود، وعلى ذلك فإنه إذا ثبت محاسبيا أن معلومة معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب منا دراسة الجوانب التالية :

أولا- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.

ثانيا- تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح المحاسبي وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ثالثا- مقارنة منفعة المعلومات التي توصل الباحث إليها مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

9ـ مراجعة ادبيات البحث :

من خلال مراجعة أدبيات الإفصاح تم التوصل الى الفرضيات الاتية :

1ـ الفرضية الأولى :

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفيره بشكل عام في قائمة الدخل الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص.

2- الفرضية الثانية :

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفيره بشكل عام في قائمة المركز المالي الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

3- الفرضية الثالثة :

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في القوانين و التشريعات المطبقة و مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص.

4- الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح الإجمالي بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ، و مستوى الإفصاح المطلوب توفيره بهذا الخصوص و بالتالي فإن التقارير المالية تفي باحتياجات و متطلبات مستخدمي هذه التقارير.

ثانيا- الجزء الميداني:

ل إسقاط الجزء النظري على الجانب الميداني تمت بناء فرضيات وتم الإجابة عليها من خلال الاستبيانات الموزعة علي الجهات المختصة و ذلك وفق أسلوب اختبار الفرضيات:

أولا- أسلوب اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

حيث تم اختبار هذه الفرضية من خلال الإجابات التي تم الحصول عليها في الاستبيان لكافة عينات الدراسة و بيان مدى ملائمة التقارير المالية و المعايير الدولية للتقارير المالية.

الفرضية الثانية:

تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (T – Test) أي فرق بين متوسط كل عينة من عينات الدراسة مع متوسط المعايير الدولية للتقارير المالية بمستوى ثقة 95%.

الفرضية الثالثة:

تم اختبار هذه الفرضية لكافة عينات الدراسة التي يجب عليها الالتزام بكافة القوانين و التشريعات المعمول بها و تناول الاختبار قائمتي الدخل و قائمة المركز المالي لكافة عينات الدراسة و مقارنتها مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

الفرضية الرابعة:

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحديد نسبة الإفصاح لكل فئة من عينات الدراسة اعتمادا على الأهمية النسبية (متوسط الوزن) التي حددها المجيبون على الاستبانات لمفردات المعلومات في الاستبانات مقارنة مع المتوسط الحسابي لمعايير الدولية للتقارير المالية.

ثانيا ــ منهجية البحث

1ــ عرض و تحليل البيانات

يتم عرض و تحليل نتائج الدراسة التي قام بها الباحث بإجرائها باستخدام الأساليب الإحصائية التي سبق شرحها، و التحقق من مصداقية نتائجها التي بنيت على مجموعة من الفرضيات السابقة التي يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الإحصائي المستخلصة منه العينة، حيث تناول هذا البحث تحليل البيانات حول مفهوم الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر كل من موظفي الدولة ، وموظفي شركات الكهرباء، وموظفي البنوك، و المؤسسات الاقتصادية الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين و قد تم الحصول **على (250)** مأتيين وخمسون استبيان من هؤلاء الموظفين وتبين من التحليل وجهة نظر جميع الموظفين لأهمية الافصاح المحاسبي للبيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية ، وتحليل الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لهذه القوائم وذلك لأهمية هذه العوامل .

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

واستنادا إلى التقارير المالية في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية على اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الفئات و ذلك لبيان صحة هذه الفرضيات.

2 ــ الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي الدولة المؤسسات الحكومية :

أــ الإفصاح في قائمة الدخل:

عند تحليل النتائج التي اشتملت على إجابة من موظفي الدولة حول قائمة الدخل . تبين أن متوسط الإفصاح تعادل 4.5 أي ما يعادل 85% تقريبا و بانحراف معياري قدره 7.5 تقريبا، أي معدل الإفصاح لدى موظفي الدولة حول قائمة الدخل تعتبر نسبته مهمة.

ب ــ الإفصاح في قائمة المركز المالي :

عند تحليل الاستبيانات الخاصة بموظفي الدولة و الخاصة بقائمة المركز المالي تبين أن معدل الإفصاح 4.00 تقريبا أي بنسبة 80% تقريبا و بانحراف معياري قدره 18.5 تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل.

ج ــ الإفصاح في قائمتي الدخل و المركز المالي :

حسب جميع البنود الواردة في الاستبيانات فإن الإفصاح يتمثل في النقاط التالية:

أ- الوسط الحسابي المرجح لهذه العينة يساوي 4.00 تقريبا وهي نسبة مهمة.

ب- بلغت أدنى نسبة للإفصاح 60% و أعلى نسبة للإفصاح 95% وبلغ متوسط الإفصاح للعينة 80% وهي نسبة مهمة.

ج- الانحراف المعياري للعينة يساوي 23 تقريبا أي أن هناك تشتتا و اختلافا في الإجابات.

د- عند إجراء اختبار للفرضيات تبين أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الفعلي و الإفصاح المطلوب حسب مبادئ المحاسبة الدولية أي أن القوانين و التشريعات الحكومية المطبقة تتمشى مع مبادئ المحاسبة الدولية.

3 : الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي الدولة :

أ. أن بعض موظفي الدولة لا يطبقون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بل يتقيدون بالقوانين الخاصة بدوائرهم مثل قانون ضريبة الدخل والاعفاءات الضريبية علي الاشخاص الطبيعيين والغير طبيعيين و قوانين وزارة المالية وقانون القيمة المضافة .

ب. يجب استقلال مدقق الحسابات و عدم انحياز مدقق الحسابات لإدارة المؤسسة بحيث يجب عليه أن يضع تقريرا يشمل جميع الملاحظات التي شاهدها أثناء التدقيق و إعطاء أهمية كبيرة لتقرير المدقق.

ج. يجب الإفصاح عن كافة المعلومات بدرجة مهمة جدا في البيانات المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، و من وجهة نظر الباحث فإن موظفي الدولة مقيدون بالتعليمات والأنظمة الداخلية في دوائرهم التي توجب عليهم استخدام نماذج محددة للحسابات لديهم.

4 : الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي البنوك الحكومية :

شملت العينة موظفي البنوك الحكومية ، و قد تم الحصول على استبيان من موظفي البنوك، و تبين أهم نتائج التحليل:

أ- الإفصاح في قائمة الدخل :

ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

عند تحليل الأسئلة المتعلقة بالإفصاح في قائمة الدخل تبين أن متوسط الإفصاح هو 4.5 تقريبا أي بنسبة 85% تقريبا و بانحراف معياري قدره (4) تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح لدى موظفي البنوك الحكومية حول قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي مهمة.

ب- الإفصاح في قائمة المركز المالي :

عند تحليل الأسئلة المتعلقة بقائمة المركز المالي تبين أن معدل الإفصاح لدى موظفي البنوك 4.5 تقريبا أي نسبة 90% و هي نسبة مهمة و بانحراف معياري قدره (9) تقريبا.

ج - الإفصاح في قائمتي الدخل و المركز المالي :

تبين أن الإفصاح لدى موظفي البنوك للقوائم المالية المجتمعة يكون 4.5 تقريبا أي بنسبة 85% و بانحراف معياري قدره 13.5تقريبا، و فيما يلي أهم الملاحظات لموظفي البنوك الحكومية :

1ـ يجب الإفصاح عن المشاريع المستقبلية للبنوك و ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادية.

2ـ يجب الإفصاح عن الالتزامات قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل و كذلك الأصول المتوقع الحصول عليها مقابل هذه الالتزامات و كذلك الإفصاح عن احتمال مستقبلي يتعلق بخسارة أو ربح غير عادي وما تأثيره الجوهري على البيانات المالية.

3ـ يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية و خاصة ما يتعلق بالبيع الآجل عن طرق احتساب المخصصات بأنواعها.

4ـ يجب إظهار القيمة الدفترية للموجودات و مخصصاتها في بنود مستقلة و طرق إهلاكها و تاريخ الشراء و الإضافات على هذه الموجودات .

5ـ يجب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية و هي قائمة مهمة حسب معايير المحاسبة الدولية،

6ـ يجب أن تتضمن الأرقام المقارنة للسنوات المختلفة الانحرافات سواء كان سلبا أو إيجابا.

7ـ يجب الإفصاح عن الربح المحقق للسهم العادي و السمعة التجارية للشركة.

يراء الباحث أن موظفي أقسام القروض و التمويل في البنوك الحكومية على خبرة واسعة بدراسة التقارير المالية للشركات الصناعية و كذلك فإن إدارة البنك توفر لهم الدورات التدريبية المتقدمة في التحليل المالي و معايير المحاسبة و التدقيق الدولية.

5- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي المؤسسات الاقتصادية الصناعية:

شملت العينة الإفصاح المحاسبي لموظفي المؤسسات الصناعية، و قد تم الحصول على استبيان من محاسبي تلك الإدارات ووجهة نظرهم تبين أن الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عينة و أهمية هذه العوامل، و كذلك النسبة المئوية للإفصاح، و أهم نتائج التحليل:

أ- الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل :

عند تحليل أسئلة الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل تبين أن متوسط الإفصاح 4.5 تقريبا، أي بنسبة 88% تقريبا و هي نسبة مهمة، و الانحراف المعياري هو7.0 تقريبا.

ب- الإفصاح المحاسبي في قائمة المركز المالي :

عند تحليل الاسئلة حول الإفصاح المحاسبي عن الميزانية تبين أن متوسط الإفصاح المحاسبي هو 4.5 أي نسبة 88% تقريبا و هي نسبة مهمة أيضا و أ، الانحراف المعياري هو 19.00 تقريبا.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ج- الإفصاح المحاسبي في قائمتي الدخل والمركز المالي :

عند تحليل الاسئلة تبين أن الوسط الحسابي 4.5، أي بنسبة إفصاح 88% ، و انحراف معياري قدره 24.00 تقريبا، فإن الإفصاح لدى إدارات المؤسسات الصناعية يتمثل بالنقاط التالية:

ضرورة الإفصاح عن الأرقام المقارنة للسنوات المالية السابقة.

د- الإفصاح عن الاحتياطات لدعم مركز المؤسسة المالي .

الإفصاح عن مصروفات الفائدة و ذلك لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمار و الاستدانة و التمويل.

ضرورة عمل حسابات ختامية موحدة في حالة وجود شركات تابعة أو شقيقة.

ضرورة الإفصاح عن ضريبة الدخل (الضريبة المؤجلة) و إثباتها في الميزانية و ذلك مقابل الفرق بين الضريبة المستحقة حسب قائمة الدخل و حسب كشف التقدير الذاتي، حيث أن هناك فرقا بين قواعد المحاسبة الدولية و قانون ضريبة الدخل.

ضرورة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بالسنوات السابقة وتحديد مصادر التدفقات النقدية و استخدامها. والإفصاح بشكل تفصيلي عن أعداد الموظفين وتكاليفهم و المزايا التي يتمتعون بها،

و يري الباحث أن الاختلاف في إجابات موظفي إدارة المؤسسات الصناعية ناتج عن عدم فهم موظفي هذه المؤسسات المعايير الدولية للتقارير المالية و لذلك يجب على هذه المؤسسات إتاحة دورات تدريبية لهؤلاء الموظفين لتعريفهم بالمعايير الدولية للتقارير المالية و أساليب المعالجة المحاسبية و ذلك لثقل مهاراتهم في هذا الموضوع.

6 - الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي مدققي الحسابات :

أ-الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل:

شملت العينة مدققي الحسابات القانونيين و كانت الأسئلة حول الإفصاح في قائمة الدخل و قد تبين أن متوسط الإفصاح هو 5.0 أي نسبة 95% تقريبا و الانحراف المعياري هو 4.5 تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح مهمة جدا لدى مدققي الحسابات القانونيين.

ب- الإفصاح المحاسبي في المركز المالي :

تم بناء عينة الدراسة بخصوص الإفصاح المحاسبي لدى مدققي الحسابات أنها مهمة جدا حيث كان المتوسط الحسابي للإفصاح 5.0 أي نسبة 95% و الانحراف المعياري يساوي 10.5 تقريبا.

ج- الإفصاح المحاسبي في قائمتي الدخل والمركز المالي لدى مدققي الحسابات.

وقد تم تلخيص رأي مدققي الحسابات القانونيين بالنقاط التالية:

1- ضرورة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية، التي عالجتها المعايير الدولية للتقارير المالية

2- الإفصاح عن النواحي القانونية المتعلقة بقانون المؤسسات و خاصة بالنسبة لرأس المال المصرح به و رأس المال المدفوع ورأس المال العامل .

3- إجراء الدراسات و التحاليل المقارنة لبيانات قائمة المركز المالي و قائمة الدخل مع السنوات السابقة.

4- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة إذا كانت قبل تاريخ التقرير الختامي الخاص بمدقق الحسابات.

5-الإفصاح عن الالتزامات المالية التي علي هذه المؤسسات (العقود طويلة الأجل).

6- ضرورة إلزام كافة المؤسسات الصناعية بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

7- إيجاد الحماية المهنية للمدقق الحسابات بالإضافة إلى تطوير مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسات .

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

8- الإفصاح عن الذمم المدنية و الدائنة و ترتيبها حسب الفترة الزمنية و تصنيفها إلى ديون جيدة، و مشكوك فيها، و معدومة.

9- التأمين على موجودات الشركة و التأكد من عدم وجود رهونات على الموجودات و التثبيت من عدم وجود قضايا على الشركة .

10- ضرورة تقييم العملات الأجنبية و القروض الخارجية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية.

11- الإفصاح عن التغييرات في السياسات المالية و المحاسبية للمؤسسات .

12- الإفصاح عن ميزانية الشركة الأم قبل توحيد الحسابات مع البيانات المالية للشركات التابعة.

ويري الباحث أن مدققي الحسابات القانونيين بحاجة إلى مزيد من المعرفة بمعايير المحاسبة الدولية و يجب عقد مزيد من الدورات التدريبية لهم و كيفية المعالجة المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ثالثاـ اختبار فرضيات الدراسة حسب العينات:

1- اختبار الفرضية الأولى:

أ- **موظف الدولة**، أتضح أن متوسط الإفصاح لموظفي الدولة 4.5 و نسبة الإفصاح 85%، و بالتالي قبول الفرضية بعدم وجود فروق إحصائية أي أن القوانين و التشريعات التي يطبقها موظفين الدولة التي تتمشى والمعايير الدولية للتقارير المالية وخاصة أن موظفي الدولة ملتزمون بتطبيق قانون المؤسسات و قانون ضريبة الدخل.

ب- **موظف البنوك**، أتضح أن الوسط الحسابي 4.5 و نسبة الإفصاح لديها 85% أي قبول الفرضية، وأن البنوك هي الأخرى تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية

ج- **موظف المؤسسات الصناعية**، أتضح أن الوسط الحسابي 4.7 و نسبة الإفصاح 92% وهذا الاختبار يدل أيضا على أن المؤسسات الصناعية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (5) في تقاريرها المالية المنشورة.

د- **موظف الشركات المساهمة :** أتضح أن الوسط الحسابي 4.5 و نسبة الإفصاح 88% وهذا الاختبار يدل أيضا على أن شركات المساهمة تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (5) في تقاريرها المالية المنشورة.

ه - **مدقق الحسابات القانونيون** ، أتضح أن الوسط الحسابي لهذه العينة هو 4.8 ونسبة الإفصاح 95%، أي قبول فرضية الاختبار، أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالإفصاح .

2- اختبار الفرضية الثانية:

أ- **موظف الدولة**، بلغ الوسط الحسابي للعينة 4.0 و نسبة الإفصاح 78% و النتيجة قبول الفرضية، أي أن موظفي الدولة يطبقون معايير المحاسبة الدولية لأنهم ملتزمون بتطبيق القوانين و التشريعات و التعليمات الحكومية.

ب- **موظف البنوك**، بلغ وسطها الحسابي 4.5و نسبة الإفصاح لديها 85% و النتيجة قبول الفرضية، أي أن البنوك ملتزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالإفصاح.

ج- **موظف المؤسسات الصناعية**، بلغ وسطها الحسابي 4.7 و نسبة الإفصاح لديها 92% أي أنها في منطقة قبول الفرضية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

د- موظف الشركات المساهمة بلغ وسطها الحسابي 4.5و نسبة الإفصاح لديها 92% أي أنها في منطقة قبول الفرضية.

ه مدقق الحسابات القانونيون ، بلغ الوسط الحسابي 4.8 و نسبة الإفصاح 95% و هذه العينة أيضا في منطقة قبول الفرضية أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالإفصاح .

3- اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح في القوانين و التشريعات و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالإفصاح ، وأظهرت جميع فئات الدراسة بأن الوسط الحسابي للإفصاح لديها هو 4.25 أي بنسبة مئوية قدرها 85% كما أظهرت جميع هذه الفئات قبول اختبار الفرضيات التي تبين التزام هذه الفئات بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالإفصاح و قبول الفرضيات، و لما كانت جميع هذه الفئات ملتزمة بتطبيق القوانين و التشريعات فإن هذا يبين بأن القوانين و التشريعات متطورة و تواكب معايير المحاسبة الدولية.

4- اختبار الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالإفصاح و فيما يلي أهم هذه النقاط:

أ- موظف الدولة، أتضح أن الوسط الحسابي 4.0 و نسبة الإفصاح العامة لها 79% و هي في منطقة قبول الفرضية.

ب- موظف البنوك، الوسط الحسابي لهذه العينة 4.5 و نسبة الإفصاح لديها 85% وهي في منطقة قبول الفرضية التي تدل على كفاءة الإفصاح في القوائم المالية لهذه الفئة.

ج- موظف المؤسسات الصناعية، بلغ وسطها الحسابي 4.4 و نسبة الإفصاح لديها 87% وهي تقع في منطقة قبول الفرضية، أي أن المؤسسات الصناعية تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية

د- موظف الشركات المساهمة ، بلغ وسطها الحسابي 4.7 و نسبة الإفصاح لديها 92% أي أنها في منطقة قبول الفرضية.

ه ــ مدقق الحسابات القانونيون ، بلغ الوسط الحسابي لهذه العينة 4.8 و نسبة الإفصاح 95%،و بالتالي قبول الفرضيات بأن مدققي الحسابات القانونيين ملتزمون بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالإفصاح .

يري الباحث أن تطور الإفصاح المحاسبي لدى جميع هذه الفئات يرجع إلى سببين:

السبب الأول: وهو زيادة درجة الوعي المحاسبي و المالي لدى جميع فئات الدراسة و ذلك لحاجة جميع المستفيدين من التقارير المالية إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة تهم المؤسسة والمجتمع الخارجي .

السبب الثاني: يعود إلى تحديث القوانين و التشريعات والاجراءات و التعليمات المطبقة في المؤسسات الحكومية في مصر

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

النتائج:

1- ضرورة الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل أو حساب الأرباح و الخسائر بالمقارنة مع المعايير المحاسبية و تطبيقها على عينات الدراسة.

2- ضرورة الإفصاح عن المعلومات في قائمة المركز المالي ومقارنتها مع معايير المحاسبية الدولية وعلى فئات العينة المذكورة أعلاه.

3- يجب الإفصاح عن القوانين والاجراءات و التشريعات المطبقة في هذه المؤسسات بصورة واضحة.

4- ضرورة الإفصاح عن المعلومات في قائمتي الدخل و المركز المالي المجتمعة.

5- ضرورة الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية .

التوصيات :

توصل الباحث بعد استعراض هذه الدراسة إلى وضع التوصيات التالية:

1- يجب توفير المعلومات الكافية لإدارة المؤسسات والخاصة بالبنود التي خارج الميزانية، و تحديد السياسات المحاسبية اللازمة ، لتتمكن من تقييمها باستمرار و تحديد نتائج الأعمال بصورة واضحة و الاهتمام بالاحتمالات الطارئة و الأحداث اللاحقة للميزانية و تقييم الاصول الموجودة لدي المؤسسة بسبب التضخم.

2- يجب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية عند الافصاح عن القوائم المالية في هذه المؤسسات.

3- يجب تحديث التشريعات و القوانين بصفة دائمة لمواكبة معايير المحاسبة الدولية.

4- ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل ما بين المعايير و التطبيقات المحاسبية الدولية المعمول بها، و مدي ملاءمتها لهذه الشركات .

5- ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المراجع:

- حمزة، محمود. الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2004.
- خالد عبد الله أمين، " الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأسمال العربية "، المحاسب القانوني، العدد 92، 1995.
- خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.
- الراوي حكمت، المحاسبة الدولية، عمان: دار حنين، 1995.
- الزبيدي، حمزة محمود. إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
- فلوح، صافي. محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999.
- كنعان، علي. النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات إصلاحه "، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2000.
- محمد عبد السلام، "علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة"، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984
- محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991
- محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1990/10/28،
- مطر محمد، المحاسبة المتقدمة، عمان: دار حنين، 1994.
- مطر، محمد. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997
- AAA, Report of Commette on Environnemental Effects of Organizational Behaviour, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 4, 1997
- Committee on Auditing Procedure of the AICPA, Statement on Auditing Standards, No. I, as cites by Stephen L, Busboy, “The Boundaries of Adequate Disclosure”, The Singapore Accountant, Vol. 35, 1997
- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992
- Eldon Hendriksen, Accounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992
- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,
- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective” The Accounting Review, Vol. 50, No. 2 1975
- urendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1968